لا بد من اجراءات تراعي قيمة الدينار سابقاً

الشركة العامة للسيارات اهدرت حقوق المسجلين لديها القانونية والمالية

رسالة وصلتنا من السيدة أم زياد تحمل شيئا من العتب والمرارة تقول فيها: كنت شابة في عام ١٩٨١ وكان دخلنا لا بأس به وفي حوزتي مبلغ (٢٠٠٠) دينار أي ما يعادل (٦٠٠٠) دولار آنذاك وقد دفعته إلى الشركة العامة للسيارات للحصول على سيارة وهذا المبلغ يعد قسطاً من قيمتها ومن ثم يدفع المبلغ المتبقي عند وصول السيارة واصبح هذا المبلغ ضمن رأسمال السيارة المستوردة وعلى حساب مدخولاتي.

وبعد انتظار دام اكثر من (عشرين عاماً) قامت الشركة بتوزيع سيارات تزيد اثمانها عن اسعار السوق المحلية ودفع ما تبقى بذمة المسجل على السيارة أو بتسليم المبلغ المدفوع في احد المصارف القريبة من الشركة.

وتتساءل ام زياد قائلة الا تعلم الشركة ان اغلب هؤلاء المسجلين اصبحوا من العاجزين والمتوفين وان ارجاع الـ (٢٠٠٠) دينار اليوم بعد ان اصبحت قيمها لا تساوي (شيشين كباب وصمونة فقط) امر في غاية العجب او فرض سيارة عليهم من استيرادها باسعار السوق أن هذا المبلغ لو اودع في احد المصارف الاستثمارية لاصبح يساوي الآن عشرات الآلاف من الدولارات.

على وزارة التجارة أن تعمل بالمعقول وتعالج مشكلة المسجلين على السيارات في الشركة العامة للسيارات باجراء يحفظ لهم حقوقهم القانونية والمالية.

مواطنة

إلى وزارتي الصحة والداخلية:

لنكثف الجهود لوقف بيع الأدوية في (البسطيات)

بغداد - رحمن الجواري

إن ظاهرة بيع الأدوية باختلاف أنواعها أصبحت مستشرية في جميع محافظات العراق ومنها بغداد العاصمة ففي كل سوق من الأسواق الشعبية تجد فيه (بسطية) لبيع الأدوية والمستحضرات الطبية ولا نعرف مصدر هذه الكميات الكبيرة من الأدوية التي تفتقر إليها بعض الصيدليات الكبيرة.

فعندما يعجز أحدنا من الحصول على دواء معين عليه زيارة هذه البسطيات فيجد بها ما يشاء من علاجات للأمراض المزمنة والمستعصية وصولاً إلى أشرطة الباراستول والمضادات الحيوية.

والسؤال الغريب من هي مناشئ هذه الأدوية وكيف دخلت إلى هذه الأسواق؟ وما هو الهدف من توزيعها بأسعار تقل عن أسعارها في الصيدليات؟ هل هي من الصيدليات التي نهبت أيام السقوط أم هناك من يدخلها لغاية في نفس ابن يعقوب؟ تبقى هذه أسئلة محيرة نطرحها أمام وزارة الصحة لعلها تجد حلاً لها باعتبارها صاحبة الاختصاص.

إحدى النساء ذهبت إلى بائع الأدوية الذي يمتلك إحدى البسطيات في أحد الأسواق الشعبية وأخذت تستعرض حالتها المرضية وهو يصغي لها وبعد فترة مد يده إلى الأدوية المرمية على الأرض ليسحب شريطين من هذه البسطية ويمسح التراب من عليهما ويعطيهما إليها لقاء ثمن أخذتهما هذه المرأة المسكينة ودستهما في جيبها وهي لا تعرف هل إنهما صالحان أم نفذت مدة صلاحيتهما وهل شخص هذا الرجل الدواء المناسب لعلتها أم سيزيدها ألماً ومضاعفات.. الله يكون في عون هذه المرأة المسكينة.

شباب مراهقون يلتفتون يميناً ويساراً ويهمسون في أذن بائع الأدوية ليحصلوا على ضالتهم من حبوب التيه والضلالة والجريمة (الكبسلة) يمد يده في جيبه ويخرج لهم ما يريدون ويتقاضى الثمن في اليد الأخرى بدون أن يترك مشاهدة ما أعطى وما أخذ.

نقول هذا ليس لتنهض وزارة الصحة وأجهزتها بمسؤوليتها لأن موظفيها أعرف بها وإنما لعل المواطن المسكين (يأخذ باله) من هذه الحالات الخطيرة ويتجنبها قدر المستطاع.

مساعدو المختبر يطالبون بإعادة تسميتهم بالمحللين الطبيين مع منحهم الامتيازات

تلقت (المدى) رسالة موجهة الى السيد وزير الصحة من المحلل الطبي صفاء محمد جاسم من نقابة المهن الصحية في محافظة ذي قار تتضمن طلب عدد من (مساعدي المختبر) في المحافظة منحهم تسمية وامتيازات (المحللين الطبين).

في البدء نرجو ان يكون اعتقاداً خاطئاً بأن: وزارة الصحة متعبة ومتعبة في نفس الوقت. اعانك الله يا سيادة الوزير في كل الاحوال ونود ان نعرض ما يلي:

❖ان عدم اعتراف الوزارة بحقوقنا (ملاك المحللين الطبيين الفنيين) الذين كنتهم الوزارة بصفة (مساعدي مختبر) هو مخالف للقانون وهو ايضاً خير دليل على عدم اعترافها العملي بنظام ممارسة المهنة الصحية رقم (١١) لسنة ١٩٦٢ الذي ما زال ساري المفعول الى الآن!

❖ ان هذه التسمية الحقت بنا ضرراً فادحاً اودى بكل امتيازاتنا اثناء وبعد الدوام الرسمي والاغرب من ذلك ان هذه الشريحة قد ظلمت مرة اخرى داخل مظلوميها الاصلية وذلك بحرمانها حتى من امتيازات (مساعدي المختبر) عن طريق المنع لفتح مختبرات جانبية للتحليلات المرضية وليست مختبرات ضمن عيادات طبية .

❖ ان المنع الوزاري اعلاه غير قانوني ولعلمكم اننا قبلنا ممارسة مهنتنا كمساعد مختبر وليس محللاً طبياً (ابان النظام السابق) بسبب شدة معاناتنا الاقتصادية آنذاك.

❖ وفي هذا السياق نشير ايضاً الى ان حقوق المصور الشعاعي والمعاون الطبي وفاحص البصر هدرت ايضاً بسبب منعهم من ممارسة مهنهم بعد اوقات الدوام الرسمي كما نلفت انظار السيد الوزير الى الملاكات الصحية الاخرى التي لا حقوق ضامنة لها بتاتاً بعد الدوام الرسمي، وعلى سبيل المثال (المضمد) الذي يقذف به الطبيب خارج عيادته الخاصة يجب ان تكون هناك قوانين حامية وراعية له، كأن يوجد نوع من انواع التعويض والضمان اذ خسر الطرف الضعيففرصة العمل.

❖ منح اجازات ممارسة المهن الصحية يجب ان يكون من صلب اختصاص نقابة المهن الصحية وذلك شأن نقابي بحت صادرته وزارة الصحة لذا نطالبكم بأن يوكل هذا المنح للمؤسسات النقابية فقط.

لفيف من
مساعدي المختبر

حي الرافدين

تشكو منطقة (حي الرافدين) الواقعة في بغداد والمجاورة لدور المعوقين في منطقة الذرى، غياب الخدمات (ماء، كهرباء، المجاري، تبليط ونظافة الساحات والارصفة والشوارع) ..وتعاني المنطقة زحام السيارات الكثيف بسبب اتخاذ المخالفين هذا المكان ساحة لبيع وشراء السيارات..برغم انها منطقة سكنية.. وتقف في هذه المنطقة يومياً ما لا يقل عن ٣٠٠ سيارة موزعة بين المنازل وفي الساحات الفارغة، مما يؤدي الى عرقلة المارة.

نرجو الجهات المسؤولة الالتفات الى هذه المنطقة وتوفير ابسط الحقوق لها...وايجاد موقع آخر لبيع هذه السيارات بعيداً عن منازل المواطنين.

لفيف من اهالي الحي

قضية مفصول سياسي مع وزارة التربية

يعرض المواطن عباس علي كاطع في شكواه انه (مفصول سياسي) قدم طلباً الى وزارة التربية لإعادته الى الخدمة في ايلول عام ٢٠٠٣ وبعد شهر كانون الثاني ٢٠٠٤ قدم طلباً الى لجنة المفصولين السياسيين في الوزارة سجل تحت رقم ١٥٦٣ بتاريخ ١٠ / ٥ / ٢٠٠٤ لكن اسمه لغاية آب ٢٠٠٤ لم يظهر في قوائم المفصولين العائدين للخدمة.

راجع اللجنة المختصة عدة مرات فطلبت اضبارته الشخصية وبعد تقديمها جاء رد اللجنة انه كان يجب ان يعود للخدمة منذ مايس ٢٠٠٤ ولكن لم تتحقق اي نتيجة، وقد قدم عدة طلبات لمقابلة الوزير. ولم يتمكن من ذلك برغم ان عدداً من المفصولين تمكنوا من مقابلة سيارته واخيراً اخبرني (د. عامر) وهو احد اعضاء اللجنة ان ضوابط الاعادة لا تنطبق علي. وانني اتهم هذا الموظف بعدم تقديم اضبارتي الى الوزير ليتخذ قراراً بإعادتي الى الخدمة. من هنا، ارجو من السيد الوزير ان يأمر بطلب اضبارتي التي لم تعرض عليه، ومساءلة لجنة اعادة المفصولين عن الاسباب التي جعلتها تمتنع عن تقديم اضبارتي اسوة بما حصل مع المواطنين الآخرين الذين اعيدوا الى الخدمة.

مواطن

رفع التجاوزات على شبكة الكهرباء .. نتمنى ان تكون حملة مستمرة

بغداد - المدى

شكراً لانكم استجبتم لشكوى المواطن.. ونتمنى أن تكون حملة مستمرة

التجاوزات على الشبكات الكهربائية اصبحت شيئاً مألوفاً لدى المواطن العراقي سواء كان في بغداد أو المحافظة والاسلاك المتدلية على الارض صارت هي الاخرى أمر لا غرابة فيه ناهيك عن (الجطلات) أي سحب الكهرباء غير المشروع من الشبكة الذي يقوم به بعض اصحاب المحلات والورش والمكاتب والتي يكون فيها القطع المبرمج متناوباً فاحدهما يغذي الآخر وكانهم غير مشمولين بهذا القطع ولا هم يحزنون.

وزارة الكهرباء وملاكها الفني على علم بذلك ولكن هذا يتطلب منهم جهداً كبيراً وخاصة ان بعض الفنيين في شبكات التوزيع في المناطق هم الذي يقومون بهذه الظاهرة للربط غير المشروع وهذا (ما يزيد الطين بلة) وعند السؤال عن مواقع الخلل من قبل هذه الصيانات لا يعطون المعلومات الكافية إلى المديريات العامة لأن في ذلك اثبات لتقصيرهم المتعمد وتعرضهم للحساب.

وعليه سيبقى الحال كما هو عليه والمواطن هو المتضرر.

وفي بداية هذا الاسبوع شاهدنا حالة غريبة في منطقة شعبية غريبة بعض الشيء لم نشاهدها منذ فترة طويلة وهي قيام مجموعة من ملاكات مديرية الكهرباء (الرصافة الجنوبية) برفع التجاوزات عن احد اعمدة الكهرباء في سوق مريم في الزعفرانية حيث ان عددها اصبح اكثر من حمولة العمود ذاته مما ادى انقطاع الاسلاك بين الحين والاخر لعدم تحمل العمود المثقل بها وشكر المواطنون العاملون في تلك الحملة ودوريات الشرطة الساندة لهم لتخليصهم من هذه المشكلة التي تعايشوا معها اكثر من سنة وعدوها مبادرة طيبة وحملة يجب أن تتكرر في مناطق اخرى.. فرد احد منتسبي الكهرباء في الفرقة المكلفة بهذا العمل انها ليست حملة وانما جئنا إلى هنا وإلى هذا العمود بناء على شكوى قدمت لنا من أحد المواطنين وسنقوم باعمال مماثلة في المشتل وبغداد الجديدة وزيونة استجابة لمثل هذه الشكاوى: فعلاً انها استجابة طيبة ولكن ما هو الضير لو تقوم مديريات الكهرباء بحملات مستمرة في جميع مناطق بغداد لرفع التجاوزات على شبكات الكهرباء ومحاسبة المقصرين... ليستمر التيار الكهربائي يعمل بصورة طبيعية..

أهالي التنومة بين مخاطر زوارق العشار والفتحة الملاحية للجسر

البصرة / عبد الحسين الغراوي

لم يترك اهالي التنومة في محافظة البصرة باباً الا طرقوه لحل معاناتهم من جسر التنومة الحديدي ذي الممر الواحد والفتحة الملاحية والتي تعبر خلال فتحها البواخر الكبيرة والصغيرة مما يسبب وقوف (طوابير) السيارات التي تمر فوق الجسر وهي تنتظر عبور السفن وخاصة اثناء الدوام الرسمي لموظفي الدولة وطلاب المدارس والكليات الذي يجعلهم يصلون إلى مواقع عملهم بعد تأخر يصل إلى ساعات من الوقت.

وبرغم الوعود الكثيرة من قبل المسؤولين في المحافظة بايجاد حل لهذه المشكلة إلا انها ظلت مستمرة إلى يومنا هذا.. مما حدا اهل التنومة إلى ايجاد البديل وهو العبور من والى مدينتهم بواسطة الزوارق العشارية برغم مخاطرها لأن اصحابها يحملون اكثر من طاقتها من الركاب ومقتنياتهم ولا يلتزمون بالعدد المحدد لها مما يجعل الراكب عرضة للخطر في كثير من الاحيان وخاصة عندما يفقد الزورق توازنه لسبب زيادة الحمولة وارتفاع موج شط العرب وشدة الريح.

اهالي التنومة يقولون أن اصحاب الزوارق يحملون الاعداد الكبيرة ولا يفكرون بالعواقب وعليه يطالبون الجهات المسؤولة وضع حد لهذه المشكلة من خلال ايجاد جسر بديل أو تحديد اصحاب الزوارق بضوابط واسس يعملون بها وعمل مرسى لها ليستطيع المواطن الصعود والنزول خلاله.

ردود واجابات

وزارتا النفط والصحة وامانة بغداد تجيب على ما عرضته (المدى)

وصل إلى جريدة (المدى) عدد من الاجابات التي ردت من خلالها بعض الوزارات والدوائر الرسمية حول الشكاوى المقدمة من قبل عدد من المواطنين. تحمل في طياتها بعض الاجابات والايضاحات ونقوم بنشرها ليطلع عليها القارئ الكريم ومنها. اجابات من وزارات النفط، والصحة، وامانة بغداد وعدد من المديريات العامة في هذه الوزارات وفيما يلي بعض من هذه الاجابات.

إلى جريدة المدى الغراء

نشرت جريدتكم الغراء وعلى الصفحة الرابعة من عددها ذي الرقم ٢٢٠ الصادر يوم الاربعاء السادس من تشرين الاول ٢٠٠٤ خبراً تحت عنوان "وزارة النفط تسيطر على حرائق حلفاية / ٢ بعد (٥٠) يوماً من الاشتعال" بقلم المحرر كريم جاسم السوداني من بغداد، ونسب اعلان ذلك إلى (مصدر مسؤول في وزارة النفط).

وللأسف الشديد فان الخبر ينطوي على مغالطة كبيرة حيث ان ملاكاتنا الهندسية والفنية تمكنت من السيطرة على الحريق الذي اندلع نتيجة عمل تخريبي منتصف آب الماضي خلال يومين فقط وليس (٥٠ يوماً) كما اورد الخبر، كما ان عمليات اصلاح الاضرار واستبدال الانابيب والمعدات المتضررة لم تستغرق اكثر من (١٠ ايام) ونحن نستغرب ورود مثل هذا الخبر في جريدتكم التي عودتنا تحري الدقة والصحة والموضوعية في اخبارها وتحقيقاتها وتحليلاتها.

راجين التنويه وتصحيح الخبر.

سمير جاسم خضير
مدير اعلام نفط الجنوب

إلى / صحيفة المدى

في البدء نشكر لكم جهودكم في التعاون معنا في رصد الحقائق وإشارة إلى ما جاء في صحيفتكم الغراء بعددها ١٨٦ في ٢٦ / ٨ / ٢٠٠٤ تحت عنوان (المطلوب إعادة النظر في قسم هندسة الاجهزة الطبية في الكليات التقنية) نود أن نبين الآتي.

تم تشكيل لجنة من قبل وزارتنا مكونة من ممثل عن دائرة إدارة الموارد وممثل عن مكتب المستشار القانوني وتدرس اللجنة إمكانية اعتبارهم من ذوي المهن الصحية لشمولهم بأحكام قانون تدرج ذوي المهن الصحية والطبية رقم ٦ لسنة ,٢٠٠٠

قاسم يحيى علاوي
مدير اعلام وزارة الصحة

إلى جريدة المدى الغراء

اشارة إلى ما نشرته صحيفتكم بعددها المرقم ٢١٧ بتاريخ ٣ / ١٠ / ٢٠٠٤ تحت عنوان (اسواق تغزو شوارع بغداد).

نود اعلامكم بان امانة بغداد قامت منذ شهر حزيران الماضي بتوجيه انذارات رسمية إلى جميع المتجاوزين كما قامت بنشر اعلانات ومناشدات عبر وسائل الاعلام المختلفة وآخرها نداء السيد الامين إلى الباعة الجوالين ناشدهم فيها ضرورة انهاء هذه التجاوزات التي تشوه صورة المدينة وتؤثر على حركة السير والسابلة كما نبههم إلى العقوبات القانونية في حالة الامتناع عن إزالة هذه التجاوزات وقد قامت الدوائر البلدية فعلاً "بحملة لإزالة هذه التجاوزات من بعض الشوارع التجارية المهمة وهي مستمرة بذلك وفق خطة معدة سلفاً".

راجين نشر الجواب في صحيفتكم عملاً باحكام قانون المطبوعات المرقم ٢٠٦ المعدل لسنة ,١٩٧٧

خلود جاسم محمد
مدير العلاقات والاعلام / امانة بغداد

إلى جريدة المدى الغراء

اشارة إلى ما نشرته صحيفتكم بعددها المرقم ٢٠٤ تحت عنوان (امانة بغداد....) نود ان نبين الآتي:

إن امانة بغداد وقبل البدء بحملة التنظيف اعلنت في جميع وسائل الاعلام عن نيتها القيام بالحملة وفق ضوابط محددة وطلبت مستمسكات من الراغبين بالعمل فيها ومنها هوية الاحوال المدنية وبطاقة السكن والبطاقة التموينية للعمال غير الماهرين وحددت اجورهم بستة آلاف دينار يومياً ومن المفروض ان يكون العامل قد اتم الثامنة عشرة من عمره وخولت الدوائر البلدية التابعة لها اختيار العمال وعلى هذا الاساس تم اختيار العمال، أما بخصوص توفير الحاويات فان الامانة تعاقدت مع شركات لشراء (١٠٠٠ حاوية) حديدية سعة (ثمانية امتار) مكعبة وصل قسم منها والباقي يصل تباعاً وكذلك شراء الف حاوية سعة متر مكعب وصلت جميعاً وسوف يتم توزيعها على مناطق بغداد.

يرجى نشر الاجابة في صحيفتكم عملاً باحكام قانون المطبوعات المرقم ٢٠٦ المعدل لسنة ,١٩٧٧

المهندس جليل نعمة العبادي
مدير العلاقات والاعلام / امانة بغداد

واضعين الظرف الامني امام الجميع

اولياء امور ١٦ طالبة في كلية طب الانبار يطالبون بتسهيل نقل بناتهم إلى كليات مماثلة في بغداد

ناشد (١٦) من أولياء أمور طالبات في كلية الطب جامعة الانبار وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من اجل نقل فلذات اكبادهم إلى بغداد حيث مقر سكناهن وقالوا في رسالة بعثوا بها إلى جريدة المدى لا يخفى عليكم ما شهدته وتشهده البلاد من تدهور أمني فالمواطن داخل العاصمة غير آمن على نفسه في حله وترحاله فكيف يكون الحال مع فلذات اكبادنا وهن لسنة كاملة مطلوب منهن أن يقطعن يومياً المئات من الكيلومترات بين مدينتي بغداد والرمادي وعلى طرقات ملئت أواسطها وجنباتها وامتداداتها بانواع الالغام المختلفة والعبوات الناسفة ناهيك عن ما يحدث على هذه الطرق من اشتباكات مسلحة وبشكل يومي ففي السنة المنصرمة كدن ولعشرات المرات أن يفقدن حياتهن عندما انفجرت هذه الادوات بالقرب منهن وما اعقب ذلك من اطلاق عشوائي للرصاص فرغم أن الله عز وجل قد من عليهن بالسلامة البدنية الا ان الرعب والهلع الذي دخل نفوسهن كانت له نتائج مدمرة على صحتهن النفسية فانى لهن الابداع والتفوق وهن يتوقعن ويرين الموت في كل برهة تمضي وفي كل مسافة يقطعنها.

وبرغم ذلك وبرغم العديد من النداءات والمناشدات التي اطلقنها واطلقها غيرنا من اولياء الامور والتي كان بعضها من خلال صحافتنا الوطنية إلا أن السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي رفض كل ذلك محتجاً بان صلاحياته في النقل قد منحها للجامعات المعنية وعند مراجعتنا لجامعة بغداد والمستنصرية والنهرين وكليات الطب التابعة فاننا ابلغنا بان نقل الطالبات الدارسات في كليات الطب الموجودة خارج محافظة بغداد إلى كليات الطب الموجودة في محافظة بغداد هي من صلاحية السيد الوزير حصراً وذلك بموجب الفقرة الثالثة من المادة العاشرة من ضوابط نقل الطلبة للسنة ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ وعندما حاولنا نقل هذا الكلام إلى السيد الوزير تبين لنا بان هذه المهمة امر في غاية الصعوبة..!

لفيف من اهالي
امور الطالبات